

القرار ١٧٠٩ (الدورة ١٦)

التوزيع اللامركزي  
للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة  
ودعم اللجان الاقتصادية الاقليمية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها رقم ١٥١٨ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ بشأن التوزيع اللامركزي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة ودعم اللجان الاقتصادية الاقليمية ،

واذ تحيط علما بالتوصيات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والواردة في الباب الخامس من تقرير لجنة الخبراء المعينة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٤٤٦ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ لدراسة اعمال الامانة العامة وتنظيمها<sup>(١)</sup> ، وكذلك بتعليقات الامين العام عليها<sup>(٢)</sup> ،

١- تحيط علما مع التقدير بالتدابير التي اتخذها الامين العام وبالترتيبات المزمع اتخاذها لتحقيق اللامركزية ولدعم اللجان الاقتصادية الاقليمية ، وفقا لما ورد في تقريره المقدم الى الجمعية العامة<sup>(٣)</sup> ؛

٢- وترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٨٢٣ (الدورة ٣٢) المتخذ في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٦١ ويتشدد به على اهمية الوظائف التي يترتب ادائها على اللجان الاقتصادية الاقليمية في ايجاد وتنفيذ وتنسيق النشاطات الاقتصادية الاقليمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي ؛

٣- وتثني على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لقراره رقم ٨٥٦ (الدورة ٣٢) المتخذ في ٤ آب (اغسطس) ١٩٦١ بشأن التعاون بين المقيمين العامين لمكتب المساعدة التقنية وبين الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية ، وعلى لجنة المساعدة التقنية لقرارها الذي

- (١) المرجع الاخير ، الدورة السادسة عشرة ، المرفقات ، البند ٦١ من جدول الاعمال ، الوثيقة ج/ع/٤٧٧٦ ؛
- (٢) المرجع الاخير ، الوثيقة ج/ع/٤٧٩٤ ؛
- (٣) المرجع الاخير ، البنود ١٢ و ٢٨ و ٢٦ و ٣٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة ج/ع/٤٦١١ ؛

أوصت به الرئيس التنفيذي لمكتب المساعدة التقنية بدعوة الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية الى ابداء آرائهم في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يجب مراعاتها عند اعداد برامج المساعدة التقنية<sup>(١)</sup> ؛

٤- وتحث على ان يصار ، دون ابطاء ، الى دعم امانات اللجان الاقتصادية الاقليمية بصفتها الادوات التنفيذية للمنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، بما في ذلك عمليات المساعدة التقنية ، وذلك عن طريق زيادة المساهم والمسؤوليات الموضوعية والتنفيذية الموكولة اليها وتزويدها بالموارد اللازمة بما في ذلك الموظفين ، مع المحافظة على المهام الموضوعية المركزية ، بما فيها توجيه السياسة والتنسيق ، وعدم الاخلال بالمساعدة المقدمة الى البلدان غير المنتمية الى اية لجنة اقتصادية اقليمية ؛

٥- وتطالب الى الامين العام اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ سياسة اللامركزية تنفيذا تاما باتخاذ الترتيبات الادارية الملائمة التي يقررها بالتشاور المستمر مع اللجان الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وعند الاقتضاء مع لجنة المساعدة التقنية ، مراعي في ذلك التوصيات التي اوردتها لجنة الخبراء لدرس اعمال الامانة وتنظيمها في الباب الخامس ، من تقريرها وملاحظات الامين العام بشأنها ؛

٦- وتحث على ان يكون من بين اهداف التوزيع اللامركزي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة ، تبسيط الاجراءات والنهج الادارية للتعاون التقني ؛

٧- وتطلب الى الامين العام اعلام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والثلاثين والجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة ، عن التدابير التنظيمية الجديدة المتخذة او المزمع اتخاذها لتمكين امانات اللجان الاقتصادية الاقليمية من الاداء التام لمهامها باعتبارها الاجهزة التنفيذية لبرامج التعاون التقني ، واعلامها كذلك عن مدى دعم هذه الامانات الدعم اللازم لاتاحة التنفيذ الفعال للمهام المذكورة اعلاه ؛

٨- وتدعو الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة المعنية والامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية الى زيادة تنسيق الترتيبات التعاونية بالقدر الذي يستلزمه التوزيع اللامركزي ؛

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والثلاثون ،

المرنقات ، البند ١١ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/١٩٧٠/٣٠٤٧ ، النبعة ١٢٩ .

٦- وتطلب الى اللجان الاقتصادية الاقليمية زيادة توثيق التعاون فيما بينها في نشاطاتها الموضوعية والتنفيذية ، وتضمن تقاريرها السنوية المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ماتحرره من تقدم \*

الجلسة العامة ١٠٨٤

١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١

القرار ١٧١٠ (الدورة ١٦)

عقد الامم المتحدة الانمائي :  
برنامج للتعاون الاقتصادي الدولي (اولاً) (١)

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر التعهد الرسمي الوارد في ميثاق الامم المتحدة بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح ، وباستخدام الجهاز الدولي في تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي لدى الشعوب جميعها ،

وان ترى ان الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان ذات الاعتماد القليل النموذواهمية رئيسية بالنسبة الى تلك البلدان وحدها ، بل كذلك بالنسبة الى اقرار السلم والامن الدوليين وزيادة الرخاء العالمي زيادة اسرع تعود بالنفع المتبادل على الجميع ،

وان تدرك ان البلدان ذات الاقتصاد الحديث التنامي والبلدان ذات الاقتصاد المتقدم قد بذلت خلال سني العقد الفائت جهودا كبيرة لتعزيز التقدم الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد القليل النمو ،

وان تلاحظ مع هذا ، انه رغم الجهود التي بذلت في السنوات الاخيرة ، فان الشقة بالنسبة الى الدخول الفردية قد اتسعت بين البلدان ذات الاقتصاد النامي والبلدان ذات الاقتصاد القليل النمو ، وان معدل التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مازال ابعده من ان يكون كافيا ،

وان تشير الى قراراتها رقم ١٤٢١ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر)

---

(١) انظر ايضاً : القرار ١٧١٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١